

ملخص حوكمة الشركات بنك الإسكان

ملخص الحوكمة المؤسسية – بنك الإسكان

هذا الملخص لسياسة الحوكمة المؤسسية لدى بنك الإسكان ("البنك")، ويهدف إلى تقديم نظرة شاملة وميسرة لأصحاب المصلحة حول كيفية إدارة البنك، وممارسة الرقابة، وضمان الشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر بشكل سليم في جميع أنحاء المؤسسة.

اعتمد البنك ركائز ومبادئ رئيسية للحوكمة تدعم أفضل الممارسات بما يتسق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، بما في ذلك قانون الشركات التجارية، ودليل مصرف البحرين المركزي للحوكمة، وميثاق إدارة وحوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة القرار رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، ومبادئ لجنة BASEL للحوكمة في المصارف. وتشمل هذه الركائز والمبادئ التأكد من اعتماد مجلس الإدارة للأهداف الاستراتيجية والقيم المؤسسية للبنك؛ وإرساء خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة على مستوى المؤسسة تحت إشراف المجلس؛ والحفاظ على رقابة فعّالة من قبل الوظائف التنفيذية العليا (Senior Executive Functions)؛ وضمان أن يُحسن مجلس الإدارة والإدارة العليا استخدام وظائف التدقيق الداخلي والخارجي استخدامًا ملائمًا وفعّالًا؛ والإشراف على سياسات المكافآت بما يضمن اتساقها مع ثقافة البنك وأهدافه واستراتيجيته وبيئة الرقابة لديه؛ وإدارة الحوكمة بشفافية؛ والحفاظ على هيكل حوكمة واضح يحدد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه.

١) إطار الحوكمة والغاية منه

تعتمد سياسة الحوكمة في البنك عملية وضع الأهداف المؤسسية، مع مراعاة كون البنك رافدًا أساسيًا في دعم المشروع الإسكاني لمملكة البحرين وشريك استراتيجي لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، في دعم البرامج الإسكانية المستدامة. وتضمن السياسة اتساق أنشطة البنك مع متطلبات التشغيل الآمن والسليم والامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها. ويُعد حماية مصالح أصحاب المصلحة هدفًا أساسيًا لهذه السياسة. كما تدعم سياسة الحوكمة مبدأ المساءلة الواضحة والتفاعل المناسب بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات الرقابية مثل المدققين الداخليين والخارجيين. ويعزز البنك السلوك المهني من خلال الالتزام بالمعايير المعتمدة. ويُكرّس البنك السلوك المهني عبر الالتزام بمدونة الأخلاقيات والمعايير المعتمدة، ويُدمج مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) ضمن ممارسات الحوكمة لديه، اتساقًا مع رسالة الوزارة في توفير خدمات إسكانية ملائمة تضمن الاستقرار وجودة الحياة للمواطنين.

٢) حوكمة السياسات

تخضع سياسة الحوكمة في البنك للمراجعة الدورية مرة واحدة على الأقل كل سنتين، ويمكن تحديثها في وقت أقصر إذا استدعت ذلك المتطلبات القانونية أو التنظيمية. يتم اعتماد أي تعديلات على السياسة من خلال إجراءات واضحة تشمل لجنة المكافآت والتعيينات وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى موافقة مجلس الإدارة. تتولى إدارة الشؤون القانونية وسكرتارية مجلس الإدارة مسؤولية متابعة وتعديل السياسة، بينما تتولى وحدة الالتزام المؤسسية الإشراف على تنفيذها وضمان توافقها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي.

٣) مجلس الإدارة: الهيكل والمسؤوليات

يشكل مجلس الإدارة وفقًا لأحكام المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ (المادة ١١)، ويكون رئيس المجلس وزير الإسكان، ويعين بقية الأعضاء بقرار يصدر عن مجلس الوزراء. ويتحمل المجلس مسؤولية الإشراف العام على تطبيق مبادئ الحوكمة وضمان التزام البنك بكافة المتطلبات القانونية والتنظيمية. وتشمل اختصاصات المجلس الرئيسية اعتماد ومراجعة استراتيجية البنك وقيمه المؤسسية، والإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، واعتماد هيكل الإدارة والحوكمة، وضمان وجود أنظمة وضوابط فعّالة، والإشراف على سلامة التقارير المالية، ومتابعة أداء الإدارة التنفيذية، وتحديد مستويات المخاطر المقبولة، والإشراف على القرارات والمعاملات المالية الجوهرية. كما يُشترط في أعضاء المجلس والمتخصصين استيفاء متطلبات الكفاءة والملاءمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بشكل مستمر، وتلتزم المؤسسة بالإفصاح عن أي تغييرات قد تؤثر على هذه المتطلبات ضمن المدد الزمنية المحددة.

٤) ميثاق مجلس الإدارة الرسمي

يحدد الميثاق الرسمي لمجلس الإدارة اختصاصات المجلس ومسؤولياته، بما يتوافق مع أحكام قانون الشركات التجارية وسياسة الحوكمة المعتمدة في البنك، مع الفصل بين الدور الرقابي للمجلس والمهام التنفيذية اليومية للإدارة التنفيذية. ويؤكد الميثاق على التزام الأعضاء بواجبات الأمانة والالتزام، ويحدد المسائل الجوهرية التي يحتفظ المجلس بصلاحيته البت فيها، مثل اعتماد ومراجعة الاستراتيجية سنوياً، والموافقة على الهيكل الإداري، وضمان وجود أنظمة وضوابط فعّالة، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

٥) عمل وتطوير المجلس

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل منتظم لا يقل عن أربع مرات سنوياً، ويُتوقع من كل عضو حضور ما لا يقل عن ٧٥٪ من الاجتماعات السنوية. وفي حال عدم تحقيق هذا الحد الأدنى، يتم إخطار مصرف البحرين المركزي خلال شهر من نهاية السنة المالية. كما يلتزم المجلس بإجراء تقييم سنوي لأدائه وأداء لجانته. ويحصل الأعضاء الجدد على برنامج تعريفي متكامل، مع التأكيد على أهمية تعزيز الكفاءة المهنية بشكل مستمر من خلال برامج تدريبية سنوية معتمدة من المجلس

٦) لجان المجلس

لضمان الرقابة المتخصصة، يُشكل المجلس اللجان التالية:

- اللجنة التنفيذية
- لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
- لجنة المكافآت والتعيينات وحوكمة الشركات

٧) لجان الإدارة الداخلية

لدعم تنفيذ الاستراتيجية والإشراف على العمليات، يُشكل البنك لجاناً إدارية تشمل:

- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة إدارة الأصول والمطلوبات
- لجنة تكنولوجيا المعلومات
- لجنة الائتمان
- لجنة الاستثمار والمشاريع
- لجنة المناقصات الداخلية
- لجنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

٨) الرقابة الداخلية والاستقلالية والتدقيق

تُعد الرقابة الداخلية الفعّالة ركيزة أساسية في منظومة الحوكمة. ويحرص المجلس على ضمان استقلالية وحدات الرقابة، مثل إدارة المخاطر، وإدارة الالتزام، والتدقيق الداخلي، والاستفادة من نتائج أعمال المدقق الداخلي والخارجي لتعزيز الحوكمة والمساءلة. كما يعقد المجلس اجتماعات دورية مع رؤساء هذه الوحدات لتعزيز الرقابة المستقلة. وتلتزم الإدارة التنفيذية بتقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب للمجلس بشأن المخاطر والقضايا الرقابية والتدقيق والامتثال، وأي أحداث قد تؤثر على سلامة البنك وسمعته ووضعه القانوني والتنظيمي.

٩) حوكمة المخاطر، اعرف عميلك (KYC)/مكافحة غسل الأموال (AML)، وESG

يشرف المجلس على سياسات إدارة المخاطر، ويضمن مراقبة المخاطر وإدارتها بما يتوافق مع أهداف البنك والنظام الرقابي المعتمد. ويشمل ذلك تطبيق معايير صارمة لسياسات "اعرف عميلك" (KYC) ومراقبة الحسابات والمعاملات، وتطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وفقاً للقوانين المعمول بها. كما يدعم هذا النظام حماية السرية وحقوق أصحاب المصلحة. وتُدمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) ضمن منظومة الحوكمة، حيث يشرف المجلس على استراتيجية ESG، وتقوم اللجنة التنفيذية المعنية بمتابعة التنفيذ، ويقود مسؤول البيئة والمجتمع والحوكمة ESG عمليات التنفيذ والتقارير، مع تعيين ممثل عن ESG في كل إدارة.

١٠) أخلاقيات العمل والسرية وتعارض المصالح

يحرص البنك على ترسيخ السلوك المهني السليم من خلال الالتزام بمعايير الحوكمة المعتمدة. وتُحاط جميع وثائق المجلس ومداولاته بالسرية التامة، حتى بعد انتهاء عضوية الأعضاء. وفيما يتعلق بمجلس الإدارة، يعتمد البنك سياسة واضحة لإدارة تعارض المصالح، حيث يتعين الإفصاح عن أي حالة تعارض قائمة أو محتملة ومعالجتها بالشكل المناسب، مع التأكيد على عدم مشاركة العضو المعني في أي مناقشة أو تصويت يتعلق بالأمر. وفي حال وجود مصلحة مادية قد تؤدي إلى تعارض، يجب الرجوع إلى رئيس المجلس، ولا يتم إقرار أي معاملة ذات صلة إلا بموافقة جميع الأعضاء باستثناء العضو المعني.

١١) الإبلاغ عن المخالفات

يحرص البنك على توفير قنوات آمنة وسرية تتيح الإبلاغ عن أي مخالفات، مثل الاحتيال أو إساءة استخدام السلطة أو مخالفة القوانين واللوائح، وذلك من خلال بوابة إلكترونية مخصصة أو بريد إلكتروني خاص. وتقوم الجهة المختصة، وغالبًا مدير الالتزام، بمراجعة البلاغات واتخاذ الإجراءات اللازمة، مع إمكانية رفع الحالات المهمة إلى المدير العام أو رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال. وفي الحالات الحساسة، يمكن الاستعانة بجهات تحقيق خارجية. ويضمن البنك حماية المبلغين من أي إجراءات انتقامية، مع الحفاظ على سرية البلاغات والسجلات لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

١٢) الشفافية والإفصاح والموافقات التنظيمية

يولي البنك أهمية كبيرة للشفافية والإفصاح، حيث يلتزم بمراجعة سياساته وإجراءاته بشكل دوري لضمان الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. كما يحرص البنك على الحصول على الموافقات المسبقة من المصرف عند إجراء أي تغييرات استراتيجية أو اعتماد خطط مؤسسية رئيسية، ويلتزم باستيفاء جميع الموافقات اللازمة عند تأسيس الشركات التابعة، بالإضافة إلى تقديم التقارير الدورية وفقًا للأنظمة المعمول بها ويشمل ذلك متطلبات الإبلاغ المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة وفق ما تحدده تعليمات مصرف البحرين المركزي.

١٣) الشركات ذات الغرض الخاص (SPVs)

في حال رغبة البنك في رعاية أو إدارة كيان ذي غرض خاص (SPV)، أو المشاركة في تأسيسه، أو امتلاك حصص فيه، أو العمل كمالك بالوكالة، أو التصويت نيابة عن مستثمرين آخرين، يلتزم البنك بالحصول على الموافقات المسبقة من مصرف البحرين المركزي، وتقديم التقارير المطلوبة وفقًا للأنظمة المعمول بها. كما يطبق البنك الضوابط اللازمة على أنشطة الكيانات ذات الغرض الخاص، بما في ذلك القيود المتعلقة بتقديم الضمانات أو الدعم المالي، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية والموافقات المطلوبة. وفي الحالات التي تكون فيها للبنك علاقة سيطرة أو ملكية أغلبية في كيان ذي غرض خاص، أو يتولى رعايته، يحرص البنك على الحصول على الموافقات اللازمة قبل إجراء أي تغييرات جوهرية في رأس المال أو الملكية أو الإدارة أو السيطرة، حسب ما تقتضيه اللوائح التنظيمية.

١٤) الدور الاجتماعي والإسكاني

تأسس بنك الإسكان عام ١٩٧٩ ليكون شريكاً استراتيجياً لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، بهدف توفير التمويل المدعوم للسكن للمواطنين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط في مملكة البحرين. يساهم البنك أيضاً في تطوير المشاريع المجتمعية وإدارة المنشآت، مساهماً بذلك في تعزيز فرص الإسكان المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في السكن الاجتماعي.

١٥) هيئة الرقابة الشرعية

يقدم البنك مجموعة من المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال نافذة متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتشرف على هذه الأنشطة هيئة رقابة شرعية مستقلة، تضمن الالتزام الكامل بالضوابط الشرعية من خلال المراجعة والتوجيه والمتابعة المستمرة.

الخاتمة

يستند نظام الحوكمة في البنك إلى مجموعة من المبادئ والأسس التي تهدف إلى ترسيخ الرقابة الفعّالة والمساءلة والشفافية في جميع أعمال البنك، وذلك من خلال هيكل إداري واضح، ومجلس إدارة نشط، ولجان متخصصة، ووحدات رقابية مستقلة. ويحرص البنك على تطبيق سياسات وإجراءات مكتوبة للحوكمة، ومراجعتها بشكل دوري، بما يضمن الالتزام بأفضل الممارسات والمعايير القانونية والتنظيمية ذات الصلة. كما يلتزم البنك بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة، والحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة، بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة المؤسسية ويعزز الدور الاجتماعي للبنك ويضمن تقديم خدمات مصرفية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة ومتطلبات الجهات الرقابية.



ملخص حوكمة الشركات بنك الإسكان

للاستفسار
HR@eskanbank.com

www.eskanbank.com

مصرف قطاع تجزئة ذو نشاط محدد مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي وخاضع تحت إشرافه